فى النوع السادس والعشرين انَّ ذلك من مذاهب اهل التشديد
هذا ان اراد المصنف بالحفظ حفظ ما يحدث به الراوى
بعينه وان اراد ان الراوى شرطه ان يعد حافظا فالحافظ
فى عرف اهل الحديث شروط اذا اجتمعت فى الراوى سمّوه حافظا
وهو الشهرة بالطلب والاخذ من افواه الرجال لا من الصحف
والمعرفه بطبقات الرواه ومراتبهم والمعرفه بالتجريح
والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره
من ذلك اكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون
فهذه الشروط اذا اجتمعت فى الراوى سموه حافظا ولم يجعله
احد من ائمة الحديث شرطا للحديث الصحيح نعم
والمصنف لما ذكر حد الصحيح لم يتعرض للحفظ اصلا
ومما له يشعر هنا بشرطيته ومما يدل على انه انما اراد
حفظ ما يحدث به بعينه انه قابل به من اعتمد على ما فى كتابه
فدل على انه يعيب من حدث من كتابه ويصوب من حدث
عن ظهر قلبه والمعروف عن ائمة الحديث كالامام احمد وغيره
خلاف ذلك الامر الثانى ان من اعتمد فى روايته على ما
فى كتابه لا يعاب بل هو وصف اكثر رواة الصحيح من بعد
الصحابة وكبار التابعين لان الرواة الذين وصفوا بالصحيح
على قسمين قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم فكان الواحد
منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال متيقنا له وسهل
ذلك عليهم قرب الاسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون
حتى كان من يحفظ منهم الف حديث يشار اليه بالاصابع
ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الانسان

من السهو

من السهو والنسيان وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من ايديهم ويحدثون منه وكان
الوهم والغلط فى حديثهم اقل من اهل القسم الاول
الا من تساهل منهم كمن حدث من غير كتابه او اخرج كتابه
من يده الى غيره فزاد فيه ونقص وخفى عليه فتكلم
الائمة فى من وقع له ذلك منهم واذا تقرر هذا فمن كان
عدلا لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب واعتمد على ما
فى كتابه فحدث منه فقد فعل اللازم له وحديثه على هذه
الصورة صحيح بلا خلاف فكيف يكون هذا سببا لعدم
الحكم بالصحة على ما يحدث به هذا امر مردود والله سبحانه
وتعالى اعلم الامر الثالث قوله فآل الامر الى
الاعتماد على ما نص عليه ائمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة
المشهورة الى آخره فيه نظر لانه يشعر بالاقتصار على ما يوجد
منصوصا على صحته ورد ما جمع شروط الصحة اذا لم يوجد
النص على صحته من الائمة المتقدمين فيلزم على الاول
تصحيح ما ليس بصحيح لان كثيرا من الاحاديث التى صححها
المتقدمون اطلع غيرهم من الائمة فيها على علل تحطها عن رتبة
الصحة ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن
فكم فى كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته وهو لا
يرتقى عن رتبة الحسن وكذا فى كتاب ابن حبان بل وفيما
صححه الترمذى من ذلك جملة مع ان الترمذى ممن يفرق
بين الصحيح والحسن لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل
فى الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليها

بحديث

بلغ

Copyright © King Saud University